اقتصاد

بعد إنهاء إلزام المستوردين بتسليم ١٥ بالمئة من مستورداتهم لمؤسسات الحكومة

الغربي لـ«الوطن»: على التجار أن يخفضوا الأسعار

| علي محمود سليمان

بين وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي لـ«الوطن» أن إلغاء العمل بقرار إلزام القطاع الخاص بتسليم نسبة ١٥ بالمئة من مستورداتهم الغذائية للقطاع العام يعود إلى انتفاء الأسباب الموجبة لصدوره في وقته، حيث صدر القرار في فترة كانت مؤسسات القطاع العام تعاني صعوبات في الاستيراد وتأمين السلع والمواد لطرحها في الأسواق، لكن حالياً فإن مؤسسات القطاع العام عادت للاستيراد بشكل مباشر مع تحسن الأوضاع الاقتصادية، إضافة إلى الإعلان عن مناقصات داخلية بأسعار أرخص من أسعار القطاع الخاص عند تسليم نسبة الـ١٥ بالمئة من المواد المستوردة، يضاف إلى ذلك أن المخازين لمؤسسات القطاع العام قد أصبحت جيدة وقادرة على التعامل مع السوق وقوى العرض والطلب وفق هذه المخازين وبأسعار منافسة.

وأوضح الغربي أن القرار كان له عدة انعكاسات وتسبب بعدد من المشكلات حيث قام العديد من التجار بإضافة قيمة نسبة الـ١٥ المسلمة للقطاع العام إلى قيمة ٨٥ بالمئة من باقي الكمية للمادة نفسها لتعويض ثمن هذه النسبة بشكل فوري، ما تسبب في تلاعبهم بالأسعار وعدم التقيد بالنشرات السعرية، مشيراً إلى سبب آخر يتعلق بالتأخر بتسديد قيمة الـ١٥ بالمئة من مؤسسات الأعلاف والدواجن إلى القطاع الخاص لفترات تصل أحياناً ثمانية أشهر ما تسبب بتراكم الشكاوى من التجار على هذا التأخير في التسديد.

وأكد الغربي أنه بعد إلغاء القرار على التجار أن يعملوا لتخفيض الأسعار، والتنافس بينهم، مشيراً إلى أن مديرية الأسعار في الوزارة مستمرة بعملها بالتعاون مع باقي المديرية لمراقبة الأسواق وتحديد الأسعار وفق الكلف الحقيقية لها، لافتاً إلى أن العمل يجري حالياً لتخفيض الأسعار عن طريق تخفيض السعر الاسترشادي.

وكان الوزير الغربي قد أصدر قراراً يوم الخميس الفائت ألغى بموجبه العمل بالقرار رقم ٩٨٦ لسنة ٢٠١٧ الذي ينص على إلزام مستوردي القطاع الخاص بتسليم نسبة ١٥ بالمئة من مستورداتهم بسعر التكلفة إلى مؤسسات القطاع العام، من المواد الآلية الغذائية والسلع غذائية والمواد العلفية، كما ألغى القرار تفويض وزارتي الزراعة والصناعة بتسعير نسبة ١٥ بالمئة للمواد في أرض المرفأ المستوردة للقطاع الخاص من مواد علفية ومواد أولية صناعية.

عضو اتحاد شركات الشحن الدولي لـ«الوطن»:

١٠٠ ألف بيان دون معالجة في الجمارك يتسبب في حجز أموال ومنع سفر

| صالح حميدي

كشف عضو اتحاد شركات الشحن الدولي غازي الشيخ لـ«الوطن» عن تراكم نحو ١٠٠ ألف بيان جمركي في المديرية العامة للجمارك تعود إلى سيارات ترانزيت ضاعت سجلات دخولها وخروجها، وغابت كل المعلومات عن أوضاعها، وبقيت هذه البيانات من دون أي معالجة أو إيجاد أي حلول لأوضاعها، الأمر الذي تسببت بإصدار قرارات بالحجز على الأموال ومنع السفر للكثير من أعضاء شركات الشحن من أصحاب شركات الترانزيت.

هذه الحالة التي وقع بها هؤلاء قادت للحديث عن تبعية شركات الترانزيت والجهة المشرفة عليها حيث يتبع هؤلاء إلى اتحاد شركات الشحن الدولي منذ العام ٢٠٠٥ إلا أن تبعيتهم هذه ووقوعهم تحت إشراف اتحاد شركات الشحن –بحسب الشيخ– لم يقدم لهم أي قيمة مضافة أو خدمة تذكر، ولم يلقوا بالتالي أي دعم أو مساندة من الاتحاد لحل مشكلاتهم ومعالجة معاناتهم وتحسين أوضاعهم وأحوالهم.

وبيّن الشيخ أن أصحاب شركات الترانزيت يضيعون بين جمعية المخلصين الجمركيين وهي الجمعية التي يعمل أصحابها وأعضاؤها عند شركات الترانزيت –على حد تعبيره– واتحاد شركات النقل الذي تم إلحاقهم به، ولم يقدم لهم أي خدمات تذكر، حيث يرى أن شركات الترانزيت يعد كياناً مستقلاً عن شركات الشحن الدولي وعن جمعية المخلصين الجمركيين ويطالبون بإنشاء جمعية أو اتحاد خاص بهم.

وأوضح الشيخ أن شركات الترانزيت كانت قبل العام ٢٠١٠ تنظم بيانات السيارات الداخلة والخارجة من سورية وتصدر شهادة الإبراء لها بشكل يدوي، وهي الشهادة التي تخطر بخروج السيارة من المنافذ والأمانات السورية بشكل فعلي، ووصولها إلى بلد المقصد، عبر العبور من الأراضي السورية، إلا أنه بعد العام ٢٠١٠ حين صدور نظام «الاسيكودا» في الجمارك، فقد بات تنظيم وإصدار شهادة الإبراء يقع على عاتق المديرية العامة للجمارك ولم يعد لشركات الترانزيت صلة بهذا الموضوع، ومن ثم فإن الأنظمة والقوانين الناظمة لعمل الجمارك تقول بهروب السيارة ومخالفتها للأنظمة الجمركية في حال لم تصل إلى الطرف الآخر (أي خارج سورية) ويتم إخطار الأجهزة المختصة بذلك للوقوف على أوضاع هذه السيارات.

ورأى الشيخ أن عدم إيجاد الحلول لوضع هذه السيارات وعدم معالجة البيانات الجمركية الخاصة بها منذ العام ٢٠١٠ لغاية هذا التاريخ؛ جعل هذه البيانات تتراكم وتصل إلى نحو ١٠٠ ألف بيان، تم تحميل مسؤولية عدم إيجاد الحلول لها لأصحاب شركات الشحن وبالتالي صدور قرار حجز على الأموال ومنع سفر بحق هؤلاء على الرغم من أن نظام «الاسيكودا» تم اعتماده رسمياً عام ٢٠١٠ إذ يقع عبء تطبيقه وتنفيذه على المديرية العامة للجمارك.

ولفت الشيخ إلى أن السجلات الخاصة بهذه السيارات تعرضت للضياع أو التلف ولا تتوافر بالتالي أي معلومات تفيد بأن هذه السيارات خرجت أم لا من الأراضي السورية، ولا توجد هذه السجلات لدى شركات الشحن، مشيراً إلى أن هذه الإشكالية باتت تؤرق أصحاب شركات «الترانزيت» وأصبحوا مضطرين للجوء إلى القضاء، منوهاً بأن «القضاء يتفهم قضيتنا ومشكلاتهم وينصفنا بعد تقديم الأدلة والثبوتيات والجداول الخاصة بالترفيق والبيانات وغيرها إلا أن الإجراءات القضائية تطول لسنوات عديدة»، مشيراً إلى أنهم يعانون الحجوزات ومنع السفر منذ العام ٢٠١٥ حتى تاريخه.

ولفت الشيخ إلى أن شركات الترانزيت عرضت الموضوع على وزير المالية مأمون حمدان للوقوف على أوضاع هذه السيارات، الذي عرضها بدوره على المدير العام للجمارك، حيث اقترحت شركات الشحن خلال لقائها بمدير الجمارك فواز أسعد؛ تحمّل غرامة بمبلغ مقطوع ومحدد كمقترح لحل المشكلة يتم تسديده على كل بيان يعود لهذه السيارات، من خلال تسديد تعهد خاص به منذ العام ٢٠١٥ حتى وذلك توافقاً مع الإجراءات المتبعة من مديرية القضايا والتشريع في المديرية العامة للجمارك، إلا أن المديرية لم تحرك ساكناً للأخذ بهذا المقترح لتاريخه مع أن تراكم هذه البيانات ليس ذنب هذه الشركات.

وبيّن الشيخ أنه بعد مراجعات لوزيرة الدولة لشؤون المنظمات سلوى عبد الله ووزير المالية منذ بداية العام الجاري (٢٠١٨) اقترح مدير الجمارك العامة على شركات الشحن ووزارة المالية تشكيل لجنة للنظر بهذه القضية، «لنفاجأ بعد مرور ثلاثة أشهر على المقترح عدم تشكيل لجنة لحل هذه القضية، فطلب وزير المالية من مدير الجمارك العامة وضع رؤيتهم للحل ومقترحهم والصيغة الملائمة لعرضها على الحكومة وإصدار التشريع أو النص القانوني الخاص وفقاً لوجهة نظر الجمارك».

وختم الشيخ بالسؤال: «لماذا لا ترغب الجمارك بحلّ هذه القضية ووضع حدّ لمعاناة شركات الشحن؟»، وهو سؤال برسم المديرية العامة للجمارك.

الأوراق ضائعة والسيارات مجهولة المصير

مصادر وزارية لـ«الوطن»:

سك ٥٠ ليرة معدنية قريباً

| هناء غانم

كشفت مصادر وزارية لـ«الوطن» عن اقتراب طرح مصرف سورية المركزي قطعاً نقدية معدنية (مسكوكات) لفئة الخمسين ليرة سورية، مبيناً أن ذلك «بات قاب قوسين أو أدنى»، حيث يتم العمل حالياً لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ذلك في وقت تعاني الأوراق النقدية من فئة الخميس ليرة، بشكل خاص، اهتراء وتلفاً، بسبب السرعة الكبيرة في التداول.

وأوضحت المصادر أن المصرف المركزي سيبدأ بسك النقود معدنياً من فئة الخمسين ليرة قريباً، بعد استكمال الإجراءات القانونية لذلك، مبيناً أنه تم العمل على أن تكون فئة الخمسين ليرة قطعة نقدية معدنية على اعتبار أن تكاليف طباعة العملة الورقية عالية جداً لفئة الخمسين ليرة، إذ تكلف أكثر من قيمتها.

وأوضحت المصادر أن إصدار عملات معدنية بدلاً عن الورقية يسهم في تخفيض حدة التضخم، مشيراً إلى أنه لإصدار العملة المعدنية فوائد فنية تتمثل في التخفيف من معدلات الاهتراء، كما العملة الورقية، إذ إن العمر الافتراضي للعملة المعدنية أطول بكثير من عمر العملة الورقية.

ومن الجدير ذكره كان آخر تغيير في فئات العملة في سورية إصدار الـ٢٠٠٠ ليرة سورية ورقياً، على حين كان آخر تغيير بتحويل عملة ورقية إلى معدنية هو سك فئة الـ٢٥ ليرة سورية.

وكانت «الوطن» قد نشرت في آب الماضي (٢٠١٧) حول خيارات المصرف المركزي لطباعة وسك فئتي الخمسين والمئة ليرة، باستعراض سيناريوهات العروض والكلف وتأثر سعر الصرف، مبينةً وجود احتمالات أمام مصرف سورية المركزي تتيح له طلب عروض من نحو ٢٠ شركة، بين عامة وخاصة، لدى الدول الصديقة، والمتعاونة اقتصادياً مع سورية، منها دول تتصدر عرش طباعة النقود في العالم، فالصين مثلاً يمكنها توفير إمكانية طباعة أوراق نقدية سورية جديدة عبر ثماني شركات، والهند عبر تسع شركات، إضافة إلى شركة في كوريا الديمقراطية، وأخرى في جنوب إفريقيا، ومثلها على الأقل في روسيا.

مقترح بإعفاء قروض الدخل المحدود من الاستعلام

مديرون في المصارف العامة يشتكون: نعاني تأخر عمليات الاستعلام لدى المصرف المركزي

| عبد الهادي شباط

اقترح عدد من مديري المصارف العامة في تصريحات لـ«الوطن» إعفاء قروض الدخل المحدود من عمليات الاستعلام لدى مديرية الأخطار في مصرف سورية المركزي، نظراً للتأخر فيها، ما يؤدي بدوره إلى التأخير في منح القرض.

وفي التفاصيل، أكد مدير لدى المصرف العقاري لـ«الوطن» أن الحصول على بعض الاستعلامات احتاج إلى أكثر من شهر، وهو بشكل عام تأخير في عملية دراسة القرض المطلوب وتنفيذه. بينما تظهر المشكلة بشكلها الأوسع لدى مصرفي التوفير والتسليف الشعبي لجهة عدد التسهيلات الكبيرة التي يتم منحها، حيث أكد مدير لدى مصرف التسليف الشعبي لـ«الوطن» أن عدد التسهيلات الشهرية المطلوبة من أصحاب الدخل المحدود يتجاوز ٣ آلاف طلب شهرياً.

وبالانتقال إلى مصرف التوفير نجد المشكلة نفسها من طلب مراسلة مديرية الأخطار المصرفية للاستعلام عن قروض الدخل المحدود، إذ طالب عدد من المديرين في هذه المصارف خلال حديثهم لـ«الوطن» بإعادة النظر بالسقف الذي حدده المركزي للاستعلام عن القروض المطلوبة والمحدد بـ٣٠٠ ألف ليرة، وهو ما يعادل سقف قروض الدخل المحدود سابقاً، قبل تعديل هذه السقوف لتصبح ٥٠٠ ألف الأمر الذي أخضع كل قروض الدخل المحدود لعملية الاستعلام.

وتركزت معظم آراء المديرين الذين تواصلت معهم «الوطن» على ضرورة تجاوز قيمة الاستعلام لسقف قروض الدخل المحدود، لكونه من غير الوارد الاستعلام شهرياً عن آلاف الطلبات، وحالة التأخير التي ترافق هذه العملية، وانعكاس ذلك على الاستعلام عن التسهيلات الكبيرة المطلوبة وخاصة لدى المصرفين التجاري والعقاري، علماً بأن قيمة التسهيل التي يجب الاستعلام عنها كانت لدى المصرف العقاري ١,٥ مليون ليرة قبل تعديلها لتصبح ٣٠٠ ألف ليرة، وذلك بحسب مدير في المصرف، مبيناً لـ«الوطن» أنه رغم الوثوقية التي تمنحها عملية الاستعلام لكن لا بد من إيجاد حلّ لمسألة الوقت الذي تحتاج إليه، لكونها جاءت حلاً لما كان يعمل به سابقاً لدى المصرف من عملية استعلام يدوي يقوم بها طالب القرض عبر إحضار استعلام خاص به من المصارف الأخرى وتقديمه ضمن ملف القرض الذي يطلبه.

هذا ورأى مديرون في التوفير والتسليف أن قروض الدخل المحدود تمثل قروضاً آمنة وشبه مضمونة لأن طالبي هذه القروض هم من العاملين لدى الحكومة، ورواتبهم موطنة، وعادة ما تكون هذه الطلبات بناء على تعهدات من المحاسبين في الإدارات بضمان اقتطاع القسط الشهري من أجر العامل لمصلحة المصرف المدين، إضافة إلى شتراط الكفلاء في هذه القروض مع بيانات موثقة حول رواتبهم وأجورهم.

بين المركزي والمصارف

أكد مصرف سورية المركزي عبر موقعه الإلكتروني، مؤخراً؛ تسهيل الإجراءات المصرفية لتشجيع المدخرين بالتوجه نحو المصارف للاحتفاظ بمدخراتهم المالية ضمن حسابات مصرفية، لضمان حفظ أموالهم وتحقيق استثمار أفضل للأوراق النقدية المتداولة، الأمر الذي يتيح زيادة حجم الودائع لدى المصارف ومن ثم القدرة أكثر على منح التسهيلات الائتمانية وخاصة التسهيلات لغايات إنتاجية.

يأتي ذلك في الوقت الذي تظهر فيه مشكلات مختلفة لدى العديد من المصارف العامة، وخاصةً أن معظمها يعاني حالياً تخمة في الودائع مقابل حالة من عدم القدرة على توظيفها، بسبب الظروف التي مرت على البلد من الحرب، وهو ما أكده عدة مديرين في المصارف العامة خلال حديثهم لـ«الوطن»، فمثلاً، ارتفع حجم الودائع لدى مصرف التسليف الشعبي بنسبة تصل إلى نحو ٢٠ بالمئة خلال العام الجاري (٢٠١٨)، إذ سجلت قرابة ١١٠ مليارات ليرة، ولحال مشابهة تقريباً لدى المصرف العقاري الذي كان قد تريث في العديد من المرات عن استقبال ودائع لبعض الجهات العامة منها والخاصة لعدم القدرة على التوظيف وتجنب الخسارة.

علما بأن مصرف سورية المركزي كان قد نشر مؤخراً حول وجود شائعات مختلفة تهدف إلى التشويش على العمل المصرفي وإبعاد الناس عن التعامل مع المصارف، ما دفعه لمواجهتها بالتذكير عبر موقعه الالكتروني بقرار هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم /١٧/ لعام ٢٠١٧، الذي اكتفى ببطاقة التعريف (الهوية الشخصية) من دون طلب ثبوتيات إضافية أو مصدر المبالغ المودعة أو المسحوبة ما دام مبلغ العملية أقل من عتبة خمسة ملايين ليرة سورية لمن لديه علاقة عمل عابرة مثل سحب شيك لمصلحة وليس لديه حساب أو حوالة تم تحويلها له من شخص آخر ورغب في قبض قيمتها (لمن لا يوجد له تعامل سابق مع المؤسسة المصرفية أو مع شركة الحوالات)، وعتبة خمسة عشر مليون ليرة لمن له علاقة عمل دائمة مع المصرف (أي يوجد تعاملات سابقة بين العميل والمصرف)، وسقوف أكبر بكثير لمن لديه علاقة عمل ونشاط مع المصرف ويتناسب السقف مع حجم عمل كل متعامل يقوم بالتصريح عن حجم نشاطه الاقتصادي بناءً على البيانات المالية لمؤسسته وعلى أساسها يكون المصرف على علم مسبق بحجم التدفقات النقدية التي تدخل وتخرج من حساباته.

السادة مساهمي بنك البركة سورية المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة إلى قرار الهيئة العامة غير العادية لشركة بنك البركة سورية المساهمة المغفلة العامة المتخذ بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٤ والذي تضمن:

((توزيع أرباح نقدية تساوي نسبة ١٠٪ من القيمة الاسمية للسهم بإجمالي خمسمائة مليون ليرة سورية)).
أي بواقع ١٠ ليرات سورية لكل سهم.

على السادة المساهمين المسددين لكامل قيمة أسهمهم التكرم بمراجعة أحد فروع البنك لاستلام الأرباح النقدية, بدءًا من يوم الإثنين بتاريخ ٢٠١٨/٦/٤

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير

بنك البركة سورية

شركاء في الإنجاز

مركز الاتصالات 9525-011
www.albaraka.com.sy

البركة